

التكنولوجيات الحديثة في الاقتصاديات الانتقالية

د. قصاب سعديّة*

Résumé :

L'objet de cet article traite deux grandes idées, la première porte sur l'importance de l'outil de la communication dans les pays en phase de transition, par contre la deuxième, détermine l'efficacité du système d'information dans l'entreprise algérienne, dans un contexte de mutations rapides, qui se base sur les nouvelles technologies.

Pour bénéficier au mieux des opportunités offertes par l'économie mondiale en matière d'information, l'Algérie a procédé à des réformes profondes, en mettant en place un réseau de communication qui permet aux entreprises économiques de relancer leur système productif.

Les mots clés : - communication, système d'information, réseau Internet, autoroutes d'information, systèmes experts, commerce électronique.

مستخلص:

يتناول موضوع هذا المقال فكرتين أساسيتين، تهتم الأولى بأهمية وسائل الاتصال في الاقتصاديات الانتقالية. بينما تحدد الفكرة الثانية نظام المعلومات في المؤسسة الجزائرية في ظل التحولات الدولية المرتكزة على التكنولوجيا الحديثة.

الكلمات الدالة: الاتصال، نظام المعلومات، شبكة الإنترنت، الطرق السريعة للمعلومات، الأنظمة الخبيرة، التجارة الإلكترونية.

تقديم الموضوع :

تواجه الاقتصاديات الانتقالية تحديات كبرى ورهانات عديدة على المستوى العالمي، بسبب التطورات التكنولوجية السريعة، والتحولات الجذرية التي يشهدها العالم، وحتى تتمكن هذه الاقتصاديات من المحافظة على بقائها وسط عالم تسوده المنافسة الدولية الشديدة، عليها أن تقلل من تكاليف إنتاجها، تحسن من جودة منتجاتها، وتعرض منتجات جديدة تتماشى ومتطلبات المستهلك المحلي والدولي، لكن :

- كيف يمكن للمؤسسة في الاقتصاد الانتقالي أن تحقق هذه العناصر وهي تعاني من انفصال شديد في وظائفها، نتيجة غياب نظام معلوماتي فعال؟

- هل بإمكانها البقاء في وسط عالم يعيش تطورات تكنولوجية رهيبية، وتحولات تقنية سريعة وهي تعاني من نقص في تكوين مواردها البشرية لاستيعاب هذه التطورات والتأقلم معها لمواكبة عصر العولمة؟

ونظرا للقيود الصعبة (مالية، تقنية، تكوينية، تسييرية..) التي تعيشها هذه الاقتصاديات، والمعيقة للاندماج في الاقتصاد العالمي والتكيف معه، عليها أن تخوض مجال المنافسة بواسطة الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة، أي :

1 - استعمال نظام معلوماتي فعال يجنبها التهميش، والركود وينسق بين مختلف وظائفها الأساسية، من إنتاج، تمويل، تسويق، وبحث وتجديد لتحسين أدائها.

2 - استخدام تقنيات حديثة (تكنولوجيا عالية) في العمليات الإنتاجية، لمواجهة تحديات المنافسة، عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري لتأهيل عنصر العمل، بما يتماشى والمقاييس الدولية.

ولتفكيك هذه الإشكالية، نحاول تحليل بعض العناصر ذات العلاقة الوطيدة بالموضوع، بتشخيص مكانة الاقتصاديات الانتقالية ضمن الاقتصاد العالمي، وإبراز دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، في استمرار نشاط المؤسسة، بتكثيف الاستثمار في النقل السريع للمعلومات، حتى تتمكن المؤسسة المنتجة من الاستفادة من المعلومات المعروضة على المستوى الدولي عبر وسائل الإعلام وخاصة شبكة الإنترنت الدولية.

كما تجدر الإشارة في هذه المقالة التنويه لمكانة التكنولوجيات الحديثة في النظام الإنتاجي، لتحقيق المنافسة وضمان الجودة والنوعية، بهدف اقتحام الأسواق الدولية.

1 - المحيط الاقتصادي العالمي والاقتصاديات الانتقالية : لا يجدي الحديث نفعا عند التمييز بين أنظمة التسيير، فالتحولات السريعة التي يفرزها العالم باستمرار منذ بداية التسعينات، والتفاوت الكبير الذي يفصل الاقتصاديات الانتقالية عما يحدث عالميا تركه يعيش مفارقة كبيرة بين ما هو مطلوب منه دوليا وما هو متاح لديه من إمكانيات للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي بهدف المحافظة على بقائه واستمراره.

نظرا للأحادية القطبية التي يعيشها العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، برزت الكثير من التناقضات والمظاهر الاقتصادية التي لم يشهدها العالم من قبل كاستعمال بعض

المصطلحات المصاحبة للتحويلات الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية كمصطلح الأمركة* المرادف للعلومة، هذا الأخير الذي يحمل في طياته آثارا وانعكاسات كبيرة ضربت في الأعماق الاقتصادية المتقدمة والنامية على حد سواء، فباسم العولمة الاقتصادية ظهرت إلى الوجود مؤسسات، منظمات وهيآت دولية تسهر على نشر وترسيخ النظام الرأسمالي عبر العالم بالاعتماد على قواعد السوق.

ترتكز آليات السوق عموما على إحدى المتغيرات الأساسية التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من فرض وجودها دوليا وهي المنافسة الشديدة، هذه المتغيرة التي تشكل أكبر القيود لدى المؤسسة الضعيفة الأداء، فالتباين الشديد بين الدول المتقدمة والدول النامية فرض على الاقتصاديات الانتقالية الخوض في إصلاحات عديدة متتالية للاستفادة من المزايا التي يعرضها الاقتصاد العالمي ومحاولة الاندماج فيه بتفعيل وتأهيل مؤسساته الاقتصادية.

1 - مقومات الاقتصاد العالمي: تقوم الدول المتقدمة العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بفرض وصايتها على بقية العالم عن طرق المنافسة بواسطة الابتكار التكنولوجي، عولمة الإنتاج وتصريفه دوليا، فالعولمة إذن نتيجة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع والسيطرة والهيمنة الدولية لتتمكن من الاستحواذ على أسواق جديدة.

لكي تتمكن هذه الدول من تحقيق أهدافها دعمت المؤسسات المالية الدولية، والمنظمة العالمية للتجارة، وأنشأت مؤسسة تقنية دولية تعمل في اتجاه واحد لتوحيد الاقتصاديات تحت اسم النظام الاقتصادي الجديد.

أ - المؤسسات المالية : وتضم الصندوق النقدي الدولي، والبنك العالمي، هاتين المؤسستين اللتان ظهرتنا إلى الوجود سنة 1944 في مؤتمر برتن وودز بغرض نشر ودعم النظام الاقتصادي الرأسمالي ومحاولة الهيمنة على الاقتصاديات الدولية بواسطة السياسة المالية والنقدية المتبعة من طرف هذه المؤسسات.

ب - المؤسسات الاقتصادية: تمثل هذه المؤسسات مختلف الشركات المتعددة الجنسيات أو المؤسسات العابرة للقارات، التي تضمن وتعمل على تنفيذ السياسة الاقتصادية العالمية حيث تتميز هذه الشركات بضخامة رؤوس أموالها، تنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي اللامحدود واعتمادها على المدخرات العالمية التي تحصل عليها من بيعها لأسهمها إلى أكبر عدد من الأشخاص، بالإضافة إلى سيطرتها على ثلث الأصول الإنتاجية العالمية، وعليه فتمثل هذه الشركات أحد المحركات للعلومة بحكم رؤوس الأموال التي يملكها الثلاثي العملاق الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبي واليابان.¹

* الأمركة : سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالم.

¹ مجلة منظمة العمل العربية، المكتب العربي للعمل، المكتب العولمة وآثارها الاجتماعية، جامعة الدول العربية 1998.

ج - المؤسسة التجارية : امتدادا لمنظمة الجات الدولية، تمكنت المنظمة العالمية للتجارة من تقوية وتعزيز النظام الاقتصادي العالمي في مختلف جولاتها، بتحرير المبادلات التجارية المتعددة الأطراف، رفع الحواجز الجمركية كما ونوعا، بالإضافة تفعيل مناطق التبادل الحر، إعادة الاعتبار للاستثمار الأجنبي المباشر، إن مثل هذه التشريعات تفتح المجال أمام الاقتصاديات المهيمنة على فرض نفوذها دوليا وتهميش الاقتصاديات الضعيفة بحكم مؤهلاتها الاقتصادية التي تعتمد على المنافسة القوية.

د - المؤسسات التقنية: تمثل هذه المؤسسات مختلف وسائل الإعلام والاتصال (نظام معلوماتي دقيق) التي تربط كل العالم عبر شبكة الإنترنت الدولية، هذه الثورة التكنولوجية التي تختصر المسافات وتزيل الحواجز الجغرافية بين الدول وتعمل على نسج العلاقات بواسطة الثورة التكنولوجية المذهلة، التي توصل المعلومات إلى طالبها بأدنى التكاليف.

كما تعمل المنتديات غير الرسمية على المساهمة في نشر وانتقال العلوم والمعارف عبر العالم وبسرعة كبيرة. لذا تعتبر المؤسسات السابقة الذكر أهم الدعائم التي يستند إليها النظام العالمي والمهتمة أساسا بالإصلاحات على المستوى الكلي، لكن ذلك لا ينفى انعكاسها على المستوى الجزئي، حيث تأثرت المؤسسة الاقتصادية إيجابا وسلبا حسب المكانة التي تحتلها ضمن الاقتصاد العالمي.

وعند إسقاط مؤسسات العولمة على الاقتصاد الجزائري لا نجد مكانا للمؤسسة الجزائرية، ففوة التفاوض مع هذه الأخيرة معدومة لضعف الاقتصاد الجزائري على جميع المستويات، وهو ما يترك الاقتصاديات الانتقالية سريعة التأثير بسلبيات العولمة أكثر من استفادتها من الإيجابيات.

2 - تأثيرات التحولات الدولية على الاقتصاديات الانتقالية: باعتبار المؤسسة الاقتصادية هي الخلية الأساسية في دفع عجلة التنمية، وبحكم التطورات التي يعيشها الاقتصاد العالمي، فإن هذه الأخيرة (التغيرات والتطورات) ستؤثر حتما على الاقتصاديات الانتقالية إذا لم تتمكن من مواكبتها، وفي هذا الإطار شرعت جلها في إصلاحات جذرية تهدف من ورائها الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث غيرت من نمط تسييرها وفق آليات اقتصاد السوق، دخلت في إصلاحات صارمة ضمن برامج التعديل الهيكلي، وتسعى لمحاولة التأقلم مع علاقات تجارية جديدة كما تنص عليه المنظمة العالمية للتجارة التي تستوجب :

- الإنتاج بالموصفات الدولية والمقاييس العالمية.
- اعتماد المنافسة الشديدة في عرض المنتجات في الأسواق الدولية والمحلية أيضا.
- الاهتمام بالصادرات كهدف أساسي وفق الاستراتيجية الجديدة التي يجب على المؤسسة مواجهتها لتتمكن من الاستفادة من مزايا العولمة.

تهدف الاقتصاديات الانتقالية كالجزائر مثلا إلى توسيع علاقاتها في إطار التكتلات الجديدة فعملت على إمضاء بروتوكول الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي حتى تتمكن من التأهيل* وتستطيع النجاة من التهميش المفروض عليها إذا لم تستدرك نفسها في إطار الاندماج عن طريق علاقات اقتصادية جديدة مع شركاء أقوىاء بحاجة إلى مشاركتها بحثا عن الأسواق لتصريف منتجاتهم.

يعتبر مستوى الأداء في المؤسسة أهم الشروط للاندماج العالمي، ويمثل في أغلب الاقتصاديات الانتقالية قيد كبير يجب مواجهته لاستدراك التأخر الذي يفصلها عن المؤسسة المندمجة وهو الأمر الذي يتعلق بالرغبة الشديدة والإرادة القوية في البقاء، وذلك بتغيير نمط تسييرها وفق ما تتطلبه المستجدات الدولية:

- الاهتمام بأداء المؤسسة من الناحية الكمية (المردودية المالية) ومن الناحية الكيفية (الجودة الشاملة)²
- إعادة النظر في المحيط الاقتصادي للمؤسسة بالاعتماد على تجديد وظيفة الإنتاج التسويقي، التمويل... الخ
- ضرورة التخلي عن ثقافة التسيير المركزي داخل المؤسسة، وضرورة الاقتناع بحتمية التعامل بقواعد اقتصاد السوق.
- إعادة هيكلة العمليات الإنتاجية بإدخال طرائق تسييرية جديدة تضمن التسويق.
- إعادة النظر في تكوين اليد العاملة، وتأهيلها وفق المستجدات الدولية.
- تحسين القدرات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

انطلاقا من أبعاد هذه التحولات وأهدافها نجد لهذه الأخيرة مفارقات كبيرة تؤثر سلبا على الاقتصاديات الانتقالية وإيجابا على الدول المتقدمة، ولا يختلف اثنان عن السياسات المعتمدة في نشر العولمة بأنها تعمل لخدمة وتقوية الاقتصاديات الغربية وذلك يظهر جليا في المظاهر الإيجابية التي شهدتها العالم في العشرية الماضية، لكن ينبغي الإشارة لنقاط الضعف التي تتسم بها الاقتصاديات الانتقالية نتيجة انتشار هذه الظاهرة.

مكاسب الدول المتقدمة: استنادا إلى بعض الأرقام الإحصائية والمتعلقة ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، يمكن لمس التطور الاقتصادي العالمي الذي صاحب هذه الظاهرة.

1. انتقال الناتج الداخلي الخام العالمي من 3000 إلى 3000 مليار \$ في النصف الثاني من القرن العشرين، مما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام المخصص للفرد الواحد بما يعادل 3 مرات ما كان عليه لنفس الفترة.³

* التأهيل : هو ضرورة التأقلم مع التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية.

² Assar S et Courbon C, système d'information pour l'entreprise INT management Paris 2006, P : 83.

2. انتقال الصادرات العالمية وتطورها في نهاية التسعينات إلى 7000 مليار \$

وهو ما يعادل 21 % من الـ PIB مقابل 17 % عما كانت عليه في سنوات السبعينات، وهو ما يفسر حركة التجارة العالمية المكثفة نتيجة تفعيل مؤسسات العولمة خاصة المنظمة العالمية للتجارة.

3. تبعا للاهتمام بحركة رؤوس الأموال وعولمتها فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نالت حصة الأسد حيث انتقلت من 60 مليار \$ في السبعينات لتصل إلى 400 مليار \$ سنة 1997، هذه الوسيلة المالية التي غيرت مجرى الحياة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى استثمارات المحفظة التي وصلت إلى 2000 مليار \$ في نهاية التسعينات بعد ما كانت 700 مليار في عقد الثمانينات.

4. في إطار تحرير انتقال السلع والخدمات والأشخاص بكل حرية فإن قطاع السياحة شهد تطورا ملحوظا وذو دلالة كبيرة على غزو تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تعزيز هذا القطاع الاستراتيجي الذي يساهم مساهمة كبيرة في الـ PIB في الاقتصاديات المتقدمة حيث انتقل عدد السياح سنويا من 260 مليون شخص إلى 560 مليون خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1980 و1996.

5. أما فيما يتعلق بالمؤشرات الكيفية وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية البشرية فتشير الإحصائيات إلى إن ظاهرة العولمة ساهمت في تحسين الأوضاع الاجتماعية، وخاصة الصحية فارتفع الأمل في الحياة عند الولادة (*L'espérance de vie à la naissance*) بـ 10 سنوات من سنة 1965 إلى سنة 2000 وهو مؤشر يدل على تحسن الأوضاع الصحية للسكان بصفة عامة، على جانب نقص الأمية في المجتمعات خاصة عند الكبار فانتقل من 48% سنة 1970 إلى 72% سنة 1997.

إن مثل هذه الأوضاع الفعلية لا تعبر على حقائق الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي للسكان في كل المعمورة وهو ما يبين استفادة اقتصاديات دون الأخرى من هذه المزايا وهو ما يبين المفارقة التي يعيشها العالم في عصر العولمة، لأن التوسع في الإنتاج العالمي، ارتفاع حجم المبادلات التجارية الدولية، غزو تكنولوجية الإعلام والاتصال بسرعة رهيبية لا يدل على التوزيع لهذه الثروات في العالم، وهنا تظهر نقاط الضعف أو الآثار السلبية التي تعاني منها الدول النامية أو الاقتصاديات الانتقالية.

تراجع الاقتصاديات الانتقالية: يمكن تلخيص بعضها في النقاط التالية:

1. اتساع الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، فالإيجابيات كانت نصيب الدول الغنية والسلبيات للدول الفقيرة.

³ Pnud , le rapport mondial sur le développement humain 1999.

2. سوء توزيع الثروات العالمية فنجد في نهاية عقد التسعينات أن 20% من أغنياء سكان العالم يحصلون على دخل يفوق 74 مرة دخل السكان الفقراء وفي نهاية السبعينات كان هذا المعامل يقدر بـ 30 مرة، أي أن التوزيع غير العادل لدخول العالمية يشكل أحد نفاط ضعف التحولات وكان من نصيب الاقتصاديات الفقيرة.
3. ارتفاع معدل الغنى عند أغنى 200 شخص في العالم فانتقلت ممتلكاتهم من 440 مليار \$ سنة 1994 إلى 1000 مليار \$ سنة 1998.
4. وفي نفس السياق تدل الأرقام على الغنى الفاحش لثلاث (3) أشخاص في العالم حيث تجاوزت ممتلكاتهم الناتج الوطني الخام لـ 48 دولة أقل تقدما.
5. كما تدل الأرقام أيضا على أن في البلاد المتقدمة نجد شخص واحد فقط من بين 8 أشخاص يعانون من أحد معايير الفقر التالية.

- بطالة طويلة المدة.

- دخل تحت عتبة الفقر.

- مستوى تأهيلي ضعيف.

وإذا ركزنا الحديث عن البلدان النامية نجد أن العولمة الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، وحتى الثقافية تشكل خطرا كبيرا على هذه الاقتصاديات، لأن المؤشرات المتعلقة بالفقر في هذه الدول تزيد من حدة اتساع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة، فنجد على سبيل المثال، أن 25 % من سكان العالم ينتمون إلى البلدان النامية، وهم يفقدون إلى أدنى شروط الحياة العادية كالغذاء، الملابس، السكن، العلاج، وكذا التعليم.

وصل عدد السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي واحد \$ إلى 1.3 مليار نسمة، وهو ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية في البلدان النامية لأنهم يعيشون تحت عتبة الفقر، إذ وصل عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية إلى 480 مليون ساكن، حيث أرجع الكثير من المحللين الاجتماعيين والاقتصاديين هذه الوضعية إلى تسارع وانتشار الثورة التكنولوجية، فالابتكار التقني أدى للقضاء على عدد كبير من مناصب الشغل بسبب التكتيف في عنصر رأس المال والاستغناء على العمالة خاصة الرخيصة منها.

كما تشير الأرقام إلى 3/4 من رؤوس الأموال العالمية تدور في فلك الدول المتقدمة وتتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسيات، وبحكم تعظيم الأرباح وتكوين الثروة بعيدا عن عنصر العمل، فإن شرائح كثيرة من مجتمعات الاقتصاد الانتقالي فقدت عملها في العشرية الماضية، نتيجة إعادة هيكلة الاقتصاديات، كخلق بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية، تغيير الأنشطة الاقتصادية بالتكتيف في عنصر رأس المال، تسريح العمال جماعيا وفرديا، إحالة عدد كبير منهم على التقاعد المسبق. الخ من الإجراءات المفروضة على العمال.

بالإضافة إلى عدم خلق مناصب عمل جديدة لأن المستثمرين يحرصون على تحقيق أكبر الأرباح دون خلق منصب عمل واحد وذلك راجع إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة التي ظهرت إلى الوجود في العشرية الماضية خاصة.

II - دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في استمرار نشاط المؤسسة: في وسط التحولات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية وفي قلب المؤسسات تظهر أهمية تكنولوجية المعلومات باعتبارها من الأدوات التحليلية والمنابع الإعلامية للحصول على البيانات لاتخاذ القرارات السليمة خاصة الإستراتيجية التي تعكس مكانة المؤسسة دولياً.

تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كل الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الربط التي تستخدم لبناء نظم المعلومات وتشغيلها.⁴

أصبحت تكنولوجية المعلومات من المدخلات الأساسية والعوامل الفعالة في العملية الإنتاجية حيث أعطت معنى جديداً لنشاط المؤسسات لأنها تستعمل :

- الذكاء الاصطناعي الذي يكمل ذكاء الإنسان (كالأنظمة الخبيرة).

- تعمل على تعميم معارف الإنسان مما يساعد على اتخاذ قرارات سليمة.

- توظف في الاستراتيجية التسويقية كالتجارة الإلكترونية، وهي أكثر الطرق انتشاراً في البلاد المتقدمة.⁵

- استغلال الوقت المتاح والضروري في عملية التخزين (تسيير المخزون) لأن الوقت المستغرق في الحصول على المعلومات يمثل أهم القيود الأساسية التي لم تستطع المؤسسة في الاقتصاديات الانتقالية التحكم فيها، فعملية اتخاذ القرارات مرتبطة بعامل الزمن، وهو ما تحاول أن تستثمر فيه الدول المتقدمة حتى تغزو الأسواق العالمية، وحسب الإحصائيات نجد على سبيل المثال أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خصصت ما يعادل 200 مليار \$ لتكنولوجية الإعلام والاتصال، وهو ما يطلق عليه بمشروع كلينتون ويحمل شعار "المعلومة للجميع" حيث يمتد هذا المشروع حتى سنة 2015 ابتداء من سنة 2000 حيث يعمل على تدعيم الأنظمة المعلوماتية الاستراتيجية.

- أما بالنسبة للبلد العملاق اليابان فإنه يطمح أن يكون أول قوة عظمى في مجال المعلوماتية فقد خصص ما يقارب 920 مليار \$ لنفس الغرض أي الاستثمار في توطيد شبكة عالمية للمعلومات تتكون من:⁶

⁴ حيدر م ف ، نظم المعلومات : مدخل لتحقيق الميزة التنافسية القاهرة 2001 ص 261.

⁵ بختي إبراهيم، دور الأنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق - حالة الجزائر - دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2002 ص 91 .

• الطرق السريعة للمعلومات؛

• مختلف الوسائل السمعية البصرية (صوت، صورة، ونص)؛

• الخدمات الجديدة للاتصال (الهاتف المرئي مثلا).

1 - النقل السريع للمعلومات : تشكل هذه الوسيلة القاعدة الأساسية لانتقال المعلومات من موقع لآخر عن طريق توطين شبكة هاتفية كثيفة سلكية ولاسلكية تربط مختلف الحاسوبات عبر العالم لانتقال المعلومات بسرعة كبيرة يستفيد منها المجتمع بصفة عامة.

يشكل النقل السريع للمعلومات أهم وسيلة لتزويد المؤسسات بالبيانات التي تحول إلى معلومات تساعد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالتصدير، التسويق، الإنتاج، وكل الوظائف الأخرى للمؤسسة.

تمثل الوظيفة الأساسية لهذه الشبكة هي الاتصالات الجيدة محلية كانت أو دولية، والهدف الأساسي كما سبق الإشارة إليه سابقا هو محاولة إيصال المعلومات لكل مواطن (للمنزل) وعليه فإن التقدم التقني الحاصل في مجال المعلوماتية يعتبر ثورة اجتماعية قبل وصفه بالثورة التقنية التي يشهدها العالم خاصة في عشرينات التسعينات وذلك لما تحدثه من تغيرات وتحولات على مستويات عديدة.

1. الهياكل القاعدية الاقتصادية.

2. أساليب الإنتاج.

3. أنماط التنظيم والتسيير.

4. طرائق العمل

عليه يمكن القول أن هذا التقدم التقني الهائل يعمل على خلق قيمة مضافة جديدة، منتجات وخدمات جديدة، مؤسسات جديدة، أسواق جديدة، وحتى مناصب عمل جديدة في إطار مواقع الواب. وليتمكن أي اقتصاد من استغلال خدمات هذه التكنولوجيا عليه أن يستثمر في النقل السريع للمعلومات، وفي حالة الجزائر مثلا فإنها تعاني من نقص كبير في خدمة الهاتف فالشبكة المنصبة حاليا لا تلبى كل الطلبات الموجودة لدى الهيآت المختصة إلا أن مجهودات كبيرة جدا تقوم بها الوزارة الوصية في هذا المجال لإيصال الخطوط الهاتفية إلى الشريحة الكبرى من المجتمع، لكن يبقى دائما الغلاف المالي المخصص في مجال المعلوماتية في الجزائر ضعيف مقارنة بما تستثمره الدول المتقدمة أو الدول المصنعة حديثا (دول جنوب شرق آسيا)، فالجزائر تنفق ما يعادل 4 \$ للشخص الواحد في مجال الاتصالات وتونس 5 \$ أما المغرب 8 \$.

⁶ Emmanuel – Arnaud PATEYRON Robert SALMON, les nouvelles technologies de l'information et l'entreprise economica 1996.

و حسب معطيات الوزارة الوصية دائما فإن الجزائر تطمح إلى تعزيز الشبكة الهاتفية بحيث تتوقع الوزارة تنصيب 20 هاتف لكل 100 نسمة، في حين لا تتعدى الأرقام في الوقت الحالي أكثر من 5 هواتف لنفس العدد (100 نسمة)، إنه فعلا رقم ضعيف جدا عند مقارنته بالدول المتقدمة حيث يصل العدد إلى 60 خط لـ 100 شخص، وفي الدول المصنعة حديثا وصل إلى 20 خط لنفس العدد.

إن مثل هذه الأرقام تعكس واقع النقل السريع للمعلومات في الجزائر، حيث لم تتمكن من تلبية الطلبات المنتظرة لدى وزارة الاتصالات حيث وصل عددها في سنة 2001 إلى 500 ألف طلب غير ملبي وهي من المعوقات التي كبلت تطور الشبكة الهاتفية في الجزائر مما يعكس ضعف المؤسسات الاقتصادية في مجال المعلوماتية.⁷

حسب خبراء تكنولوجية المعلومات فإن النقل السريع لها يشكل في السنوات الحالية والقادمة أحد الدعائم الأساسية للأداء في المؤسسات، لأن مثل هذه الشبكة تمثل أساس الاتصالات مع الموردين للتزويد بالمنتجات، اتصالات بالمستهلكين لكسب الأسواق، الاتصال بالمؤسسات المالية للحصول على البيانات والمعطيات اللازمة لمعرفة وضعية الأسواق المالية (البورصة)... الخ. وبهدف المحافظة على كيان المؤسسة والاستمرار في النشاط الاقتصادي، على هذه الأخيرة أن تساهم في الاستثمار في المجال المعلوماتية عن طريق تجديد نظما تسييرها وخاصة النظم المعلوماتية حتى يتسنى لها المنافسة الشديدة المفروضة عليها دوليا، هذه المتغيرة المفسرة لنشاط الكثير من المؤسسات العملاقة. فتحريز التجارة الخارجية يضع قيد المنافسة من العوامل الحاضرة دوما وهو ما يجعل المؤسسات ترفع تحديات كبرى في مجال المعلوماتية.

2 - الإنترنت ومواقع الواب: نظرا لأهمية الإنترنت بالنسبة للفرد والمؤسسة على حد سواء، فإن مستخدمي هذه الوسيلة قد تزايد بسرعة كبيرة وصلت سنة 2007 واحد مليار و350 مليون مشترك، والجدول رقم 01 يبين لنا تطور عدد مستخدمي الإنترنت من 2000 إلى 2007.

جدول رقم 01 تطور مستخدمي الإنترنت (بالملايين)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	384	98.7	565.7	633.6	934	1070	1210	1350

Source : [http:// www.journal-du-net.com](http://www.journal-du-net.com) les années (2000-2003) 16.02.2007.

[http:// www.journal-dunet.com](http://www.journal-dunet.com) les années (2004 – 2006) 16.02.2007.

[http:// www.infos-dunet.com](http://www.infos-dunet.com) année 2007 05.03.2007.

⁷ L'Économie D'Algérie : La Semaine Économique du 15 – 21 AVRIL 2001 P 6.

مازالت استفادة الجزائر بوجه عام والمؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص محتشمة بالموازاة مع ما تقدمه شبكة الإنترنت من قدرات وخدمات هائلة، وذلك بسبب قلة ونقص التحكم في تقنيات الإبحار في هذه الشبكة لكافة الموظفين في المؤسسة الاقتصادية للاستفادة من مزاياها، بالإضافة إلى التكاليف العالية عند الاستثمار في هذا المجال في الوقت الراهن. ارتبطت الجزائر بشبكة الإنترنت في مارس من سنة 1994 عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (cerist) والذي يهدف إلى إقامة شبكة وطنية للإعلام العلمي والتقني وربطها بشبكات إقليمية ودولية⁸

وقد تم ربط المركز بالإنترنت بخط هاتفي متخصص يربط الجزائر بإيطاليا وذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونسكو، وبالتعاون مع البريد والمواصلات فإن الخط دعم في سنة 1996 بخط آخر متخصص أكثر من الأول، ثم في سنة 1997 تم الربط بفرنسا.

⁸ - محاضرة لمدير مركز البحث العلمي والتقني أبريل 2000.

أما الربط عن طريق القمر الاصطناعي كان لأول مرة سنة 1998 عن طريق الساتل (MAA) وبعد سنة 2000 تم إحداث 30 خط هاتفي جديد 9، وكما ظهر إلى الوجود مع بداية سنة 2000 مزودون جدد خواص مستقلين عن ال cerist قصد تقريب خدمات الشبكة إلى المستهلك وحسب إحصائيات سنة 1999 تم إحصاء ما يزيد عن 700 هيئة مشتركة في الإنترنت موزعة حسب ثلاث قطاعات أساسية كما هو موضح في الجدول رقم 02 :

جدول رقم 02 : القطاعات الاقتصادية المزودة بالإنترنت

العدد	القطاع
100	القطاع الجامعي
50	القطاع الطبي
500	القطاع الاقتصادي
100	أخرى

المصدر : محمد لعقاب الإنترنت وعصر ثورة المعلومات ط، 1 دار هومة للطباعة 1999.

وابتداء من سنة 2000 ازداد الاشتراك في هذه الشبكة لما تقدمه من خدمات رغم مختلف المشاكل التي تحول دون تعميمها كما سبق الإشارة إليه. وحسب إحصائيات وزارة الإعلام والاتصال قد تم إحصاء 20 ألف مشترك فقط في أبريل من سنة 2001، ومن الأرقام السابقة تظهر لنا مدى اهتمام القطاع الاقتصادي بالانخراط في الشبكة ثم يليه القطاع الجامعي الذي يعي بتمام الوعي بأهمية هذه الوسيلة في تعميم المعارف وتساهم مباشرة في تحسين الأداء لدى المؤسسات التعليمية والاقتصادية.

كما يصل عدد المستخدمين للإنترنت في الجزائر عن طريق مركز cerist بأكثر من 100 ألف في كل جهات الوطن موزعة كما هو موضح في الجدول رقم 03

⁹ محمد لعقاب الإنترنت وعصر ثورة المعلومات ط، 1 دار هومة للطباعة 1999 ص 120.

الجدول رقم 03 : توزيع المؤسسات المزودة عن طريق cerist

النسبة	العدد	القطاع
40%	40000	الإدارات والمؤسسات العمومية
10%	10000	الجامعات والمؤسسات التعليمية
30%	30000	المؤسسات الخاصة
20%	20000	الخواص
100%	100000	المجموع

المصدر : محاضرة لمدير مركز البحث cerist أبريل 2000

اشترط المرسوم الوزاري 98 - 257 بتاريخ 28 أوت 1998 في مزودي الإنترنت لأغراض تجارية أن يكونوا حاملي للجنسية الجزائرية، فظهر في هذه السنة أولى مؤسسات التزويد الخاصة والمتمثلة في مؤسسة TDA ومؤسسة BMGI ومؤسسة GECOS على التوالي، ثم ارتفع عدد مزودي هذه الخدمة إلى 89 مؤسسة سنة 2005، لتتنشط منها 35 مؤسسة فقط¹⁰.

بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر حوالي 3 ملايين مستخدم سنة 2006 بما في ذلك مستخدمي الإنترنت الفائقة السرعة (ADSL) والمقدر عددهم بـ 700 ألف شخص، بعد أن كان هذا العدد لا يتجاوز 1.65 مليون شخص في شهر جوان سنة 2005¹¹

والإحصائيات المدونة في الجدول رقم 04 تبين لنا التطور الذي شهدته شبكة الإنترنت من سنة 2000 إلى 2005.

جدول رقم 04 تطور مستخدمي شبكة الإنترنت في الجزائر (المليون)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العدد	0.15	0.2	0.5	0.7	1.5	1.65

المصدر: نشرة فصلية رقم (1) لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سنة 2005، الجزائر ص 6.

أما فيما يتعلق بمواقع الواب فهي مجموعة من الملفات المترابطة، والذي يتضمن ملف في البداية يسمى بالصفحة الأولى، وترشد الشركات والهيئات مستخدمي الشبكة إلى دخول مواقعها عن طريق عنوان الصفحة الأولى للموقع.¹²

¹⁰ <http://www.telecom.dz/provider.html> consulter le 15.12.2005.

¹¹ <http://www.ituarabic.org> consulter le 02.04.2006

¹² حديد نوفيل : تكنولوجيا الإنترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج للاقتصاد العالمي، مع دراسة حالة المؤسسة الجزائرية دكتوراه دولة في علوم التسيير 2007 ص 89.

تحتوي صفحات الويب على رسوم، نصوص، صور، صوت أو فيديو، ويتم تخزين هذه الصفحات كملفات على آلاف الحاسبات حول العالم.

تعتبر مواقع الويب أكثر المصادر المعلوماتية المستعملة على وجه الأرض من ناحية الحجم، حيث وصل عدد هذه المواقع في مارس من سنة 2007 أكثر من 112 مليون موقع إلكتروني، أما عدد صفحات الويب فقد وصل في شهر سبتمبر 2005 إلى أكثر من 3 مليار 168 مليون صفحة، أي بمتوسط يومي يفوق 10 ملايين صفحة واب¹³.

III - مكانة التكنولوجيات الحديثة في وظيفة الإنتاج: بالموازاة مع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تحتاج المؤسسة الاقتصادية في عملياتها الإنتاجية إلى تقنيات حديثة تمكنها من رفع مستوى أدائها وفرض وجودها دولياً، وبحكم المنافسة الشديدة فالاستعانة بالتقنيات الحديثة من أساسيات العملية الإنتاجية في ظروف عولمة الإنتاج.

تتميز التكنولوجيات المعروضة دولياً بمواصفات دقيقة ومميزة، لا تتلاءم وكل الاقتصاديات، خاصة الانتقالية منها التي يصعب عليها التأقلم معها، في ظل المتغيرات الدولية والمستجدات السريعة والحديثة، فعولمة الإنتاج تحتاج إلى أنماط إنتاج متطورة، تكنولوجية ذات إنتاج عالي الجودة، وعمالة فنية عالية المستوى والتأهيل.

1 - التكنولوجيا العالية أساس المنافسة: يدخل العامل التقني كأحد عوامل الإنتاج الضرورية لضمان الجودة والمنافسة الدولية وهو ما يستلزم التكثيف في عنصر رأس المال وذلك حسب التعريف الذي أعطي للتكنولوجيا: >> تضم كل الأدوات، التجهيزات، الأنظمة، والمعارف الصناعية أو التطبيقية التي تعمل على حل مشاكل الإنتاج، أو تحسن من المنتجات والتقنيات<<¹⁴.

وانطلاقاً من هذا التعريف نحاول التركيز على الشرط الثاني منه والمتعلق بتحسين المنتجات بهدف التسويق الدولي. لقد أثرت التحولات الجديدة للتكنولوجيا على اتجاهات المؤسسات الاقتصادية وغيرت من نمط تسييرها بتبني استراتيجيات جديدة تأخذ في الحسبان المتغيرات السريعة المتعلقة بطرائق الإنتاج في قلب المؤسسات، ولاسيما في تعاملاتها مع العالم الخارجي الذي يستلزم مراجعة العديد من العوامل التي كانت سائدة من قبل لنتتمكن هذه المؤسسات من فرض وجودها وسط عالم تحكمه المنافسة القوية، بفضل إدخال العامل التكنولوجي في العملية الإنتاجية.

¹³ المكتب الأمريكي لدراسة ومراقبة نمو مواقع الشبكة العنكبوتية Netcraft من الموقع: <http://www.news.netcraft.com/> / consultée le 20.03.2007

¹⁴ Oukil Med Said : Recherche développement et croissance économique ; Présentation synthétique Revue de FSEG université d'Alger N° 7 année 2002 P :11

وفي ظل التغيير الكبير للمزايا التنافسية لعوامل الإنتاج، فالتكنولوجيات الحديثة سيطرت على التكثيف في عنصر رأس المال باعتماد عوامل تقنية دقيقة، واستبعاد كليا الإنتاج ذو الكثافة العالية لعنصر العمل. حيث تشير بعض الكتابات إلى أن المؤسسات أصبحت مدفوعة بحافز الرغبة في المنافسة الدولية إذ تميل إلى استحداث أدوات عملها وإنتاجها تكنولوجيا وإداريا لزيادة الإنتاجية وتحقيق وفورات غالبا ما تكون على حساب عنصر العمل. وعليه يبقى العنصر البشري المؤهل للابتكار والإبداع السريع هو المقياس والمعيار الوحيد الذي يضمن المنافسة الدولية، مما يؤهل الاقتصاديات على عرض منتجات جديدة في الأسواق العالمية تتسم بالمواسفات الدولية المفروضة وتتميز بمقاييس الجودة. إذن إعادة النظر في تأهيل اليد العاملة بصفة مستمرة هو التأشير الأساسية لخرق حدود الأسواق العالمية، لكن الإشكالية تبقى دائما مطروحة بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية، حيث تعيش سوق عملها تحولات كثيرة، علاقات عمل جديدة، معدل تشغيل غير رسمي مرتفع مما يزيد من صعوبة إعادة تدريب اليد العاملة، خاصة في ظل انتشار العمل المؤقت.

2 - الابتكار التكنولوجي يطور الإنتاج ويحسن الإنتاجية: كانت ومازالت الإنتاجية مقياسا مهما لتطور القطاع الإنتاجي، فعملت الاقتصاديات المتقدمة على تطوير العامل التقني بصورة كبيرة وسريعة، لم تتمكن اليد العاملة من مواكبة سرعته.

إن الثورة العلمية التي حدثت في الفترة الأخيرة مكنت بعض الاقتصاديات من التطور وهمشت بعضها الآخر (الاقتصاديات الانتقالية) لأن الاعتماد على التكثيف في رأس المال يمثل الدعامة الأساسية في تطوير الإنتاج عن طريق إبداع منتجات جديدة للسوق أصبحت مطلوبة عالميا نتيجة تكنولوجية الإعلام والاتصال، واختفاء منتجات أخرى قلّ الطلب عليها بسبب منافسة المنتجات الأكثر جودة ونوعية. ومنه نصل إلى ضرورة التفكير في إدخال هذه التقنيات في العمليات الإنتاجية، وإيجاد الوسيلة المثلى لامتلاك هذه المعارف والتكنولوجيات الحديثة للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات الانتقالية.

تبقى الإشكالية المطروحة في مجال العلم والتكنولوجيا هو تقليص الفجوة الفاصلة بين الدول التي تملك هذه القدرات على اكتساب المعارف والتكنولوجيات والدول التي لا تملكها (القدرة التنافسية) لأن التحدي مفروض ويجب مواجهته في الظروف الحالية.

تفتقر الدول النامية بصفة عامة إلى الشروط الضرورية والمؤهلات اللازمة التي تمكنها من اكتساب هذه التقنيات، فغياب الهياكل القاعدية نتيجة انعدام أو نقص الاستثمارات في هذا المجال، حتما سيؤثر مباشرة على العملية الإنتاجية وبالتالي تقليل الفرص فيما يخص الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الخاتمة:

لا أحد ينفي مكانة التكنولوجيات الحديثة في نشر العولمة، خاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، هذه المؤسسة التقنية التي جمعت كل بقاع العالم عبر خطوط سلكية ولاسلكية، إنها المحرك الأساسي لظاهرة العولمة بمساعدة المؤسسات الأخرى.

وعلى المؤسسة أن تستعين بالتكنولوجيا الحديثة حتى تتمكن من مواكبة التحوّلات السريعة لوسائل الاتصال وتستفيد من مختلف الخدمات التي توفرها لتحسن من أدائها ويمكنها التكيف مع مختلف التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية.

قائمة المراجع :

- 1 - العولمة وآثارها الاجتماعية : منظمة العمل العربية مؤتمر العمل العربي : مارس 1998 نشر بجامعة الدول العربية.
- 2 - محمد لعقاب الإنترنت وعصر ثورة المعلومات ط، 1 دار هومة للطباعة 1999.
- 3 - محاضرة لمدير مركز البحث العلمي والتقني أبريل 2000.
- 4 - حيدر م ف : نظم المعلومات، مدخل لتحقيق الميزة التنافسية القاهرة 2001.
- 5 - بختي ابراهيم : دور الإنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق - حالة الجزائر - دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2002.
- 6 - حديد نوفيل : تكنولوجيا الإنترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج للاقتصاد العالمي، مع دراسة حالة المؤسسة الجزائرية دكتوراه دولة في علوم التسيير 2007.
- 7 - Hamadouche Ahmed : Performance des entreprises ; Article publié in Liberté – Economie du 11 au 17 décembre 2002.
- 8 - Bousaid Malek : Qualité au delà des procédures : Liberté du 11 au 17 décembre 2002.
- 9 - Zidane D : mise à niveau ; mode d'emploi : Liberté du 11 au 17 décembre 2002.
- 10 - Oukil Med Said : Recherche développement et croissance économique ; Présentation synthétique Revue de FSEG université d'Alger N° 7 année 2002.
- 11 - Emmanuel - Arnaud PATEYRON Robert SALMON : Les nouvelles Technologies d'information ; et l'entreprise Economica 1996.
- 12 - l'Economie D'Algérie : La Semaine Economique du 15 – 21 AVRIL 2001 P 6.

13 - PNUD : Le rapport mondial sur le développement humain 1999.

14 - Revue Cread : La Mondialisation Concept et Réalité ; N° 61 3eme trimestre 2002.

15- Assar S et Courbon C : Système d'information pour l'entreprise INT management Paris 2006.

16- Chanpeaux J et Bret C : la cyber entreprise ; 10 clés pour une approche intégrale des nouvelles technologies de l'information et de la communication dans l'entreprise. DUNOD Paris 2000.

17 - Bouchet MH : la globalisation : introduction à l'économie du nouveau monde ; pearson éducation Paris 2005.

